الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل

(عدد 2023/16)

رئيس اللجنة: عزيز بن الاخضر

نائب رئيس اللجنة: عمار العيدودي

مقرر اللجنة: طارق الربعي

جويلية 2023

مسار دراسة مشروع القانون

- **مشروع قانون أساسي يتعلق بالمو افقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل**
- **تاريخ ورود المشروع:21 جويلية 2023**
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 21 جويلية 2023**
- **جلسات اللجنة:**
  1. **24 جويلية 2023**
  2. **26 جويلية 2023**

✓ **قرار اللجنة:** الموافقة بأغلبية أعضائها الحاضرين على مشروع القانون الأساسي

رئيس اللجنة: عزيز بن الاخضر.

مقرّر اللجنة: طارق الربعي

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل

(عدد 2023/16)

I. التقديم

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ "لمؤسسة افريقيا للتمويل" المعتمد بأبوجا (نيجيريا) بتاريخ 28 ماي 2007.

ومؤسسة افريقيا للتمويل مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف أنشأت سنة 2007 بموجب اتفاق بين الدول الافريقية، مقرّها نيجيريا (لاغوس) تم ضبط إطارها القانوني ضمن اتفاق منشئ يتكون من 21 فصلا ألحق به اتفاق ثان يتضمن 48 فصلا.وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ودعم التجارة البينية والتنمية الصناعية للبلدان الافريقية، مع توفير عائد تنافسي لمساهميها على استثماراتهم.

وبلغ رأس مالها المصرّح به 2 مليار دولار كما بلغ عدد المساهمين في رأس مالها إلى غاية ديسمبر 2022، 32 مساهما باعتبار 42 %البنك المركزي النيجيري و10 % اتحاد البنوك لإفريقيا النيجيري و9,5 % أكساس بنك النيجيري و2,5 %البنك الافريقي للتنمية و2,24 % صندوق الودائع والأمانات بالغابون و0,44 % المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا و0,043% البنك المركزي الغيني والبقية مؤسسات بنكية ومالية خاصة وحكومية وصناديق سيادية.

وللمؤسسة نظام اساسي خاص مختلف عن باقي البنوك متعددة الاطراف حيث لا يشترط ان تساهم الدول الافريقية في رأس مال المؤسسة لتصبح عضوا بها رغم ان الاتفاق المنشئ ينصّ ضمن فصله الخامس على أن عضوية الدول مرتبطة بمساهمة بنوكها المركزية في راس مال المؤسسة، على أن تمنح الدول الأعضاء للمؤسسة جميع الامتيازات الجمركية والاعفاءات الجبائية والحصانات القضائية في حدود ممارستها لمهامها المنصوص عليها في اتفاقها المنشئ والتي تمنحها الدول لمؤسسات مماثلة.

II. أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/16 وعقدت في شأنه جلسة بتاريخ 24 جويلية 2023 .

حيث نوه النواب بانضمام تونس الى مؤسسة افريقيا للتمويل باعتبارها هيكلا يساهم في دعم التنمية والاستثمار وتطوير البنية التحتية وهي تهتم بمجالات حيوية كالطاقة وإعادة تمويل المشاريع التنموية ومن المنتظر أن تساهم في ايجاد حلول تمويل عمومي وخاص لحاجيات تونس في مجال الاستثمار عامة ومشاريع البنية التحتية والطاقة بشكل خاص، مؤكدين أن هذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة متعددة الاطراف فإنه بإمكانها أن تساهم في تغطية حاجيات التمويل بكلفة منخفضة كما يمكنها تقديم استشارات في مجال اعداد و تأهيل المشاريع وتمويل المشاريع الكبرى المبرمجة في المخطط التنموي الجديد للفترة 2023-2025 .

وأوضحوا أن انضمام تونس الى هذه المؤسسة سيدعم القطاع الخاص لا سيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية الناشطة في الدول الافريقية.

هذا وأبدى عدد من النواب جملة من الملاحظات تعلقت خاصة بما ورد في الفصول من 9 الى 16 من الاتفاق المنشئ للمؤسسة ومنها الحصانات القضائية لفائدة مؤسسة افريقيا للتمويل، التي تشمل الممتلكات والأصول الراجعة للمؤسسة والتي لا يمكن حجزها أو عقلتها، بالإضافة الى حصانات لفائدة الموظفين بالمؤسسة والخبراء الذين تتعاقد معهم كالتمتّع بالحصانة ضد أي شكل من أشكال الإجراءات القضائية ما لم ترفعها عنهم المؤسسة والتمتع بتسهيلات التنقل والتسهيلات فيما يتعلق بقوانين الصرف

كما تساءل عدد من النواب حول العدد الهام من الامتيازات الجبائية المسندة لهذه المؤسسة وللعاملين بها وللمتعاقدين معها من خبراء ومستشارين، حيث تعفى المؤسسة وأصولها وممتلكاتها ومداخيلها من جميع الضرائب والمعاليم الديوانية ويعفى ممثلوها من الضريبة المباشرة وغير المباشرة على الدخل (أجور، مكافآت، منح، إيرادات) كما تعفى المؤسسة من أي نوع من الأداءات والاقتطاعات والمعاليم بما في ذلك معاليم الطابع الجبائي، على أملاكها وأصولها ورأس مالها واحتياطاتها وأرباحها وفوائضها وعمولاتها وكل المبالغ الراجعة لها.

من جهة أخرى اعتبر النواب أن تحفظ الجانب التونسي الذي ينص على تطبيق التشريع التونسي في حال تناقض مع الاتفاق المنشئ للمؤسسة، غير مبرّر باعتبار أنّ الاتفاق المنشئ قد تضمّن التنصيص على أن المؤسسة تخضع لقانون الدول المنظمة لها.

كما أشار بعض النواب الى ما تضمنه الاتفاق المنشئ في ما يتعلق بطبيعة المؤسسة كمؤسسة مقيمة أو غير مقيمة وما يمكن أن ينجر عنه من تناقض مع قانون الصرف التونسي

وفي سياق اخر بيّن عدد من النواب أن الاتفاق المنشئ لم يضبط شروط دقيقة لانضمام الدول للمؤسسة، وهي تختلف حسب كل دولة مما يجعل من مؤسسة افريقيا للتمويل مؤسسة "société caméléon"

الاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط :

عند مداخلته بيّن الوزير أن حجم المعاملة مع افريقيا ضعيف جدا رغم أنها باتت قبلة ومطمحا للمستثمرين لذا فقد سعت تونس الى تكثيف تواجد المؤسسات التونسية بافريقيا وتعزيز التعامل معها سواء على نطاق التصدير أو على مستوى بعث المشاريع , واستعرض امثلة عن تجارب رائدة لمؤسسات تونسية في افريقيا منها الشركة التونسية للبنك بالنيجر والتي لها فروع بالبنين وتعتزم فتح فرع بالطوغو.

كما أشار أنه سبق لمؤسسة افريقيا للتمويل أن ساهمت في تمويل مشروع الحقل النفطي "حلق المنزل بتونس "بتكلفة 37,2 مليون دولار، مما مكنه من استئناف نشاطه بعد توقفه كما مولت شركة سوروبات التي تعد شركة رائدة في افريقيا.

من ناحية أخرى فان انضمام تونس الى هذه المؤسسة سيمكن من الحصول على ضمانات وبالتالي منح قروض لتونس .

كما قدّم الوزير بسطة عن مؤسسة افريقيا للتمويل مبينا انها ممولة بالأساس من مؤسسات نيجيرية ويبلغ عدد أعضائها 39 عضوا انضمت إليها كل من مصر والمغرب وتونس خلال سنتي 2021 و2022.

وأشار الوزير إلى مجال تدخل المؤسسة حيث تعتبر ممولا رئيسيا للعديد من مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في جميع أنحاء افريقيا إلى جانب الخدمات الاستشارية المالية والفنية لإعداد وتطوير المشاريع في قطاعات الطاقة والموارد الطبيعية والصناعات الثقيلة والنقل والبنية التحتية والاتصالات السلكية واللاّسلكية، حيث استثمرت إلى غاية موفى سنة 2021 أكثر من 10,3 مليار دولار أمريكي في مشاريع البنية التحتية في 36 دولة افريقية.

هذا وقد أفاد الوزير أنّ هذه المؤسسة توفّر االعديد من آليات التمويل من أهمّها:

- خطوط تمويلية سيادية للاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية ،
- إعادة تمويل خطوط الإئتمان السيادي لدعم الديون على المدى المتوسط ،
- منح البنوك المركزية عقود مقايضات العملات swap للمحافظة على الاحتياطات الاجنبية وتقليص العجز في ميزان الدفوعات

– منح ضمانات على اصدار السندات السيادية

وأضاف أنه خلال سنة 2021 تطورت أرباح المؤسسة بنسبة 27 % حيث بلغت 209,73 مليون دولار امريكي كما تطور اجمالي الاصول بنسبة 16 % لتصل الى 8.57 مليار دولار امريكي.

وبيّن أن المؤسسة قد ساهمت في انجاز عدد هام من المشاريع منها تهيئة المنطقة الصناعية بالكامرون بتكلفة 244 مليون دولار ومحطة توليد الكهرباء المزدوجة بدولة غانا بكلفة جملية بلغت 900 مليون دولار.

هذا وأكد الوزير أن الهدف الرئيسي من الانضمام الى مثل هذه المؤسسات هو مساعدة الشركات التونسية بالقطاع الخاص على الاستثمار خارج حدود الوطن باعتبار صغر السوق التونسية، حيث توفر هذه المؤسسات التمويلات اللازمة التي تمكنها من الانتصاب بالخارج .

وعند تدخلهم، ثمن النواب مشروع القانون المعروض على أنظارهم، باعتبار أن هذه المؤسسة توفر فرصا هامة للاستثمار والتنمية وتحقيق الثروة. كما باركوا التوجه نحو افريقيا لما توفره هذه القارة من فرص استثمار هامة ودعوا في هذا الاطار الى دعم الديبلوماسية التونسية وخاصة الديبلوماسية الاقتصادية حتى يتم تذليل العراقيل أمام الاستثمار وبعث المشاريع.

كما تساءلوا عن مدى قدرة تونس على فرض تواجدها بافريقيا في ظل المنافسة الهائلة على التموقع بهذه القارة وعن جدوى الامتيازات الممنوحة لهذه المؤسسة وعن سبب التحفظات التي قدمها الجانب التونسي.

وفي إجابته، أكّد الوزير أنّ إفريقيا محل منافسة دولية وان عددا من المؤسسات التونسية تمكنت من تحقيق نجاحات هامة امام الجانب الأوروبي على غرار Steg International.

من جهة أخرى بيّن الوزير ان تونس منحت جملة من الحصانات والامتيازات لمؤسسة افريقيا للتمويل لكنها تظل امتيازات معقولة معمول بها دوليا وتؤطرها اتفاقية فيينا للعلاقات الديبلوماسية المصادق عليها بمقتضى قانون 28 جويلية 1971 .

أما بالنسبة للتساؤل حول مدى جدوى تحفظ الجانب التونسي المتعلق بتطبيق التشريع التونسي في حال تناقض مع الاتفاق المنشئ للمؤسسة، فقد بين الوزير أنّ هذا التحفظ ورد في صورة فتح فرع لمؤسسة تونس للتمويل في تونس .

III. قرار اللجنة

أنهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 2023/16 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل.

وقرّرت خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 26 جويلية 2023 الموافقة عليه بأغلبية أعضائها الحاضرين. كما صادقت على تقريرها بتاريخ 26 جويلية 2023 وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عزيز بن الأخضر	طارق الربعي